الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العلاقات مع البرلمان

الوسيط

مجلة دورية تصدرها وزارة العلاقات مع البرلمان
العدد الرابع جوان 2007

ندوة حول

إجراءات التشريع في الأنظمة المقارنة

الجزائر 02 أفريل 2007

نشاطات الوزير - التعاون الدولي

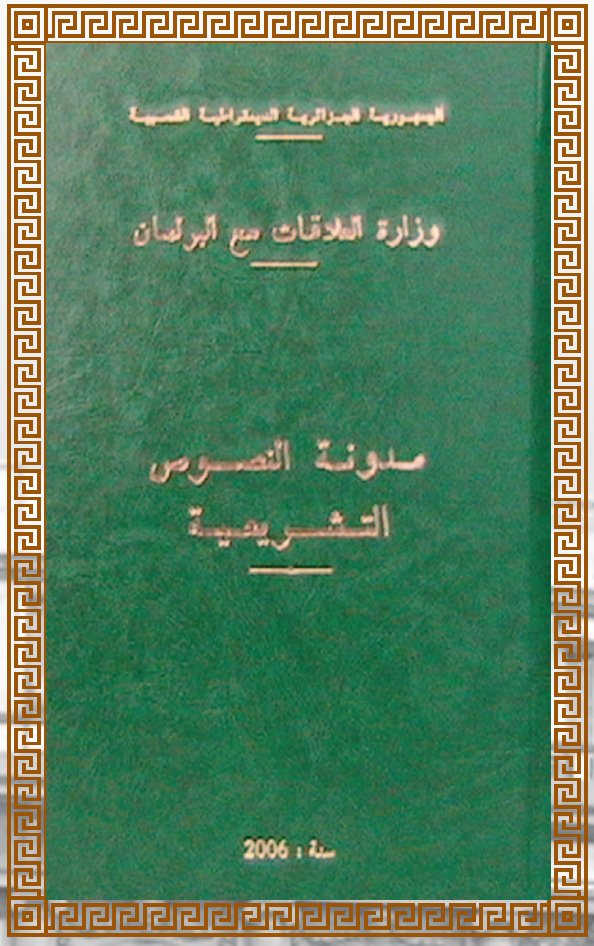

إنّ إعداد ونشر مدونة النصوص ذات الطابع التشريعي والمبادر به بالتشاور مع الدوائر الوزارية المعنية للعمل على إثراء وتحيين القوانين السارية المفعول هي مهمة من المهام الموكلة لوزارة العلاقات مع البرلمان.

وتحت عنوان ؛ مدونة النصوص التشريعية ؛ أعدت مصالح الوزارة مؤلفا يجمع نصوص القوانين المصادق عليها خلال سنتي 2004 و 2005.

وهذه المدونة الثانية تجمع نصوص القوانين المصادق عليها في سنة 2006 وهذه الفترة ذات الطابع الحيني قد تزيد من اهتمام القارئ.

هذا الإصدار وبالإضافة لما احتواه من نصوص قوانين مصادق عليها في الفترة المذكورة، إنما يعكس كثافة العمل المنجز من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

إنّ الفحص في هذه المدونة يظهر صلة وثيقة بين أحدث النصوص التشريعية المصادق عليها وعملية تنفيذ برنامج الإصلاحات الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

ومن باب التوضيح، يمكننا ذكر القوانين التي جاءت لتأطير ومرافقة الإصلاحات الجارية في قطاع العدالة كتلك التي لها علاقة بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية.

نأمل من خلال إعداد هذه المدونة من النصوص التشريعية، أن نكون قد ساهمنا في التعريف أكثر بالتشريع الجزائري وأننا وضعنا في متناول القضاة والمدرسين والباحثين والطلاب أداة عمل ضرورية وزاخرة بالمعلومات.

فهرس

الكلمة الإفتتاحية
لمعالي الوزير السيد محمود خذري وزير العلاقات مع البرلمان
02.....

كلمة معالي الوزير السابق
السيد عبد العزيز زياري وزير العلاقات مع البرلمان
إقامة الميثاق 02 أفريل 2007
04.....

حوصلة العهدة التشريعية الخامسة 2002–2007 06

نشاطات الوزير السابق.....08

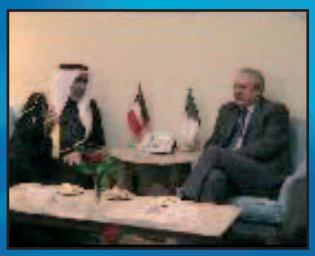

التعاون الدولي 10

مجلة الوسيط

العدد الرابع

مجلة دورية تصدرها وزارة

العلاقات مع البرلمان

المشرف العام

وزير العلاقات مع البرلمان

السيد **خذري محمود**

هيئة التحرير

إطارات و موظفي وزارة العلاقات

مع البرلمان

المراسلة و الإشتراك

ترسل جميع الأبحاث و الدراسات

إلى الأمانةالعامة لوزارة العلاقات

مع البرلمان

قسم التعاون و الدراسات

العنوان

وزارة العلاقات مع البرلمان

12 شارع علي بجاوي الأبيار –

الجزائر

الفاكس

021 79 06 09

الهاتف

012 79 06 09

موقع الواب

mcrp.gov.dz

المراسلة الإلكترونية

الإنجاز الفني المؤسسة الوطنية

للإتصال والنشر والإشهار

فرع إتصال وإشارات

ملاحضة

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها و و لا تعبر بالضرورة عن رأي وزارة العلاقات مع البرلمان

وبديهي أن هذه الندوة مكنت من استيضاح العديد من المسائل التفصيلية المتعلقة بطبيعة المنظومة التشريعية في كل من فرنسا وألمانيا، وهي مسائل مميزة " من وراء أوجه الشبه بين المسارات الإجرائية العامة " للفروق بين النظامين، الأحادي والرئاسي في فرنسا، والإتحادي و البرلماني في ألمانيا التي بلغت فيها اللامركزية إلى حد تمكين المجالس الجهوية للولايات (الليندر) من حق مناقشة مشاريع القوانين، على مستوى المجلس التشريعي الاتحادي ومجلس الشيوخ.

وقد لاحظت، بامتنان، أن الخبير الجزائري قدم صورة واضحة وكاملة للمنظومة التشريعية الجزائرية، وهو محق في أن خلص إلى حتمية مواكبة التحولات الطارئة في المنظومات التشريعية في مختلف بلدان العالم، بحكم التعقيدات المتزايدة سواء في المسارات الإجرائية أو صياغة مشاريع القوانين في حد ذاتها، للسماح بالتكفل بالانشغالات الهائلة للمجتمعات البشرية وفقا لمتطلبات العصر.

إننا بهذا العمل، نلبي رغبة الكثير من القطاعات في مجال التزود بالآليات والميكانيزمات التي تسمح بتطوير معارف وأفكار القائمين على عملية صياغة مشاريع النصوص القانونية، كما أن ، بنشرنا لهذه الموضوعات نكون قد ساهمنا في تكوين مخزون معلوماتي يمكن الرجوع إليه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، والقاعدة الأكثر إنتشارا في المجال التشريعي لا تنحصر فقط في عقد الندوات، واللقاءات، ونشر المقالات، بل إنها تشمل أيضا التوسع في بحث ودراسة القضايا ذات الصلة بالتشريع حتى نصل إلى الحقيقة، وإذا أعطينا هذا المجال حقه من التفكير فإننا سنصل إلى الأهداف المرجوة .

وعلى صعيد التعاون، تطلعكم مجلتنا على سلسلة من اللقاءات التي أجراها سلفي السيد عبد العزيز زياري، في مجال التشاور وتعزيز مجالات التعاون الثنائي على المستويين العربي والدولي.

وإذ نقدم هذه المجلة: " الوسيط" فإننا لا ندعي أنها مجلة جامعة مانعة فالكمال لله سبحانه وتعالى، إنما نستطيع أن نقول بكل تواضع بأن هناك مساعي معتبرة تبذل من قبل الهيئة المشرفة على المجلة من أجل تنوير الرأى وتقديم أهم القضايا ذات الصلة بالتشريع التي يجب أن تناقش بكل جدية وموضوعية، ورغم أن تجربتنا في هذا المجال لا تزال في بدايتها إلأ أن النتائج المحققة تجعلنا نتفاءل خيرًا .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى هيئة التحريرالتي أعدت هذه المجلة، وأثني على روح التعاون العالية التي أظهرها جميع الأعضاء حتى تؤدي المجلة رسالتها على الوجه الأكمل.

الكلمة الإفتتاحية

لمعالي الوزير السيد محمود خذري وزير العلاقات مع البرلمان

ها نحن وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى نضع بين أيدي المهتمين بالعمل البرلماني، العدد الرابع من مجلة "الوسيط" الذي يحتوي على مجموعة من الأنشطة، أبرزها موضوع إجراءات التشريع في الأنظمة المقارنة الذي كان محور ندوة نظمتها وزارة العلاقات مع البرلمان بتاريخ 02 أبريل 2007 بإقامة الميثاق وأطرها خبراء من الجزائر، فرنسا وألمانيا، قدّموا تجارب بلدانهم، وهذا يعد إضافة نوعية أملتها طبيعة العلاقات التي تجمع الجزائر بهذين البلدين والمبنية على الإستفادة من تجارب الغير ومعرفتها والتفتح عليها واعتبارها مصدرا من مصادر الإثراء والتجديد لمواكبة المعايير الدولية من جهة، ومن جهة أخرى حاجتنا إلى مثل هذه الموضوعات لتطوير وتحسين المنظومة التشريعية وترقية العلاقة القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإرساء ثقافة الدولة.

هذا اللقاء وذلك بإطلاعنا على تجارب دولهم و مؤسساتهم فيما يخص الإجراءات التشريعية، فوجودهم معنا اليوم يقدّم بدون شك إضافة نوعية للتعاون الذي تعرفه بلدهما مع الجزائر و الّذي تشهد عليه مجموعة الاتفاقيات الموقعة من قبل البلدين في مختلف المجالات.

كما أتوجّه بالشكر و الترحيب للسيد أصديق عبد الله، إطار بالأمانة العامة للحكومة. الذي أبى إلاّ أن يحضر ليطلعنا إلى جانب التجارب الأجنبية على تجربة الجزائر في ميدان إجراءات التشريع.

أيّها الحضور الكريم،

إنّ إختيار وزارة العلاقات مع البرلمان هذا الموضوع أملته الحاجة و الأهمية على المستوى الحكومي و البرلماني على حد سواء. فتقديم وإعداد النصوص القانونية سواء كانت مشاريع أو إقتراحات يتطلب دعم و تفعيل مختلف أليّاتها، من صياغة و إجراءات و مسار وكذا تفعيل قدرة و كفاءة إطارات دولتنا المختصين في إعدادها.

من المهام الرئيسية للحكومة وضع السياسات الملائمة التّي تتماشى والتطورات التي يعرفها العالم في مختلف الميادين، السياسية، الإقتصادية، القضائية و غيرها، و ترجمتها في مشاريع قوانين صالحة للتطبيق وعليه من المناسب التحكّم في كل مرحلة من مراحل الإجراءات التشريعية للخروج بنصوص قانونية تتسم بالبساطة و النجاعة والشفافية، تسهل المهمة للرجل القانوني على فهمها و تطبيقها على وجه سليم.

أيتها السيدات، أيّها السادة،

إنّ رهانات بلادنا المستقبلية في مواجهة العولمة تتطلب منّا التسلح بالزاد المعرفي الحقيقي لتوظيفه في تكييف التشريع لجعله يتماشى مع تطورات البلاد و التفتح على العالم و المشاركة في دعم الإستثمار و مواصلة تجسيد برنامج الإصلاحات الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية والذي يعرف قفزة نوعية معتبرة في عدة جوانب منها المالية و الاقتصادية.

كما أنّ مسعى دولتنا في تحقيق الحكم الراشد و ترسيخ دولة الحق و القانون لا يتحقّق إلاّ بالتحكم في إجراءات التشريع و نوعية النصوص. و للإرتقاء بمنظومتنا التشريعية تحاول دائرتي الوزارية الإطلاع على تجارب الدول المجاورة و الدول الأخرى لنتمكن من الإحاطة بمختلف المعايير العالمية و إجراء دراسة مقارنة تسمح لنا بطبيعة الحال اقتباس طرق عمل جديدة تتماشى مع المتطلبات و الإختيارات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد.

أيّتها السيدات، أيّها السادة،

لا يمكنني أن أنهي مداخلتي بدون أن أدعوكم للمشاركة الفعالة- بتبادل الأراء و المناقشة- مع الخبراء قصد تحديد وضبط أنجع الطرق و الوسائل التي تخدم منظومتنا التشريعية.

وبهذا إسمحوالي باسمكم جميعا أن أعلن عن الإفتتاح الرسمي لهذه الندوة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. إفتتاح الندوة حول إجراءات التشريع في الأنظمة المقارنة

السيد عبد العزيز زياري
وزير العلاقات
مع البرلمان السابق

كلمة معالي الوزير السابق السيد عبد العزيز زياري وزير العلاقات مع البرلمان

إقامة
الميثاق
02 أفريل 2007

بسم الله الرحمن الرحيم
و الصلاة والسلام على
أشرفالمرسلين

يسعدني أيّها الحضور الكريم أن ألتقي بكم مرة أخرى في رحاب هاته الندوة المنظمة من قبل وزارة العلاقات مع البرلمان حول موضوع إجراءات التشريع في الأنظمة المقارنة.

فمرحبا بكم جميعا، شاكرا لكم تلبية الدعوة وحضوركم فعاليات هاته الندوة التي تعدّ في الحقيقة تتمّة للندوة التكوينية المنظمة في شهر نوفمبر الماضي والتي تناولنا فيها موضوع **إعداد و صياغة النصوص التشريعية** و التنظيمية. الغرض من تنظيم ملتقيات ذات الصلة بالتشريع هو ضمان المشاركة في الحركية التي تعرفها الجزائر باتجاه تطوير وتحسين المنظومة التشريعية في جميع المجالات.

أيّتها السيدات، أيّها السادة،

يحضر معنا اليوم في هاته الندوة خبيران من فرنسا و ألمانيا : السيد Jean Giquel أستاذ في القانون الدستوري بجامعة باريس واحد و السيد Olivier Borowy مدير على مستوى Budestag (مجلس العموم الألماني).

فإسمحوا لي باسمكم جميعا أن أتوجّه إليهما بالشكر و التقدير على تلبيتهما الدعوة للمشاركة في تأطير فعاليات

قوية أخرى للبرلمان للعب دوره الرقابي تجاه أعمال الحكومة.

كما تميزت هذه الفترة التشريعية بتقديم جملة من الاستجوابات تناولت مواضيع هامة، أهمها تعميم استعمال اللغة العربية، وإصلاح المنظومة التربوية والمساس بالحصانة البرلمانية، إلى جانب مواضيع أخرى.

هذا بالإضافة إلى تحريك مختلف آليات الرقابة على العمل الحكومي، خاصة التركيز على آليات الأسئلة المكتوبة والشفوية منها، لفتح الحوار المباشر بين الحكومة والبرلمان الذي مسّ على الخصوص المشاكل اليومية للمواطنين وتحسين الوضع الاجتماعي لهم

وقد لعبت وزارة العلاقات مع البرلمان دورها التنسيقي من خلال ربط جسور التواصل والتعاون بين الحكومة والبرلمان بغرض تيسير العمل التشريعي والأداء الرقابي. من خلال أدائها الدور الاستشاري لصالح أعضاء الحكومة لتجاوز بعض الإشكالات التي يمكن أن تطرح أمام البرلمان، و خلق نوع من الإنسجام بين الحكومة والبرلمان والسهر على تمتينه، سواء على مستوى اللجان أو في الجلسات العامة أو في العلاقات مع مسؤولي البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية وأعضاء البرلمان.

وفي هذا السياق، عملت وزارة العلاقات مع البرلمان من خلال دورها التنسيقي على المتابعة العمومية لأشغال البرلمان من جهة، ونشاط الحكومة على مستوى غرفتي البرلمان من جهة ثانية، واقترحت حلولا تسهّل العمل البرلماني وتزيل العوائق التي يمكن أن تعترضه خدمة للبرنامج الحكومي والأداء البرلماني الناجح.

كما شهدت نهاية هذه الفترة التشريعية في مجال التعاون الدولي التوقيع على اتفاقيات تعاون في مجال العلاقات مع البرلمان، وتنظيم والمشاركة في الندوات والملتقيات البرلمانية الدولية وكذا إعادة تأهيل الإطارات في مختلف جوانب العمل البرلماني.

كما شارك قطاعنا الوزاري في مشروع دعم البرلمان الجزائري، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وتلقت الوزارة دعم المجموعة الأوروبية لإنشاء مركز نموذجي للبحث الوثائقي البرلماني.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة قامت بنشر العديد من المطبوعات لتفعيل وترقية وإثراء الفكر البرلماني وتطوير البحث العلمي في الميدان.

حوصلة العهدة التشريعية الخامسة

2007–2002

لقد كانت الفترة التشريعية الخامسة محطة جديدة لمواصلة مساهمة البرلمان في سياسة الإصلاحات الشاملة التي تعرفها بلادنا.

ولاشك أن مصادقة البرلمان على 93 قانونا مسّ مختلف الإصلاحات المالية والاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية والتربوية وكذا البيئة والعمران، إنما هو تعبير صادق على المضي بقوة وإرادة للدفع بالإصلاحات الشاملة نحو الأمام بغرض التكيف مع المتطلبات الجديدة والاستجابة لتطلعات المواطنين في ظل احترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية، مما سيساهم ولا ريب في تقوية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإثرائه، وبما يحقق الإقلاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المرتجى.

وقد تعاقبت في العهدة التشريعية الخامسة ثلاث حكومات قدمت برنامجا مستمداً من البرنامج الرئاسي، وهو تعبير عن الاستمرارية في الإصلاحات الكبرى التي انطلقت في سنة 1999 واستمرت بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، حيث دعمت الأغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان هذا البرنامج ودافعت عنه وأيدته.

ولا شك أن أهم حدث سياسي عرفته الفترة التشريعية الخامسة هو الزيارة التاريخية لفخامة رئيس الجمهورية للمجلس الشعبي الوطني وإلقائه لخطابه الهام والمحوري في الدورة الخريفية لسنة 2004، والذي ترك آثارا طيبة وإيجابية سواء داخل البرلمان أو على الساحة السياسية، مما أعطى دفعا قويا للتكامل بين المؤسسات الدستورية.

ولم يمنع هذا الدعم، البرلمان من أداء واجبه الرقابي تجاه أعمال الحكومة لترقية أدائها و تنفيد برنامج الإصلاحات، وكانت مناسبات قانون المالية وتقديم البرامج الحكومية وكذا بيان السياسة العامة للحكومة، مناسبة

السيد بيار فارديناندو كاسيني، أشاد بالمساهمة الجيدة للبرلمان الجزائري في أشغال الإتحاد الدولي للبرلمانات الذي يضم اليوم أكثر من 140 برلمانا" وطنيا". كما تعرض السيدان زياري و كاسيني إلى دور هذه المنظمة التي تعد المنتدى المفضل للاتصال و تبادل التجارب فيما بين كافة برلماني العالم.

رئيس الإتحاد الدولي للبرلمانات، أبدى إعجابا وأهتماما بالمعلومات التى قدمت له حول النظام المؤسساتي الجزائري و خاصة" الآليات المنظمة للعلاقات بين الحكومة و غرفتي البرلمان.

الأحد 07 جانفي 2007

استقبل السيد عبد العزيز زيا ري وزير العلاقات مع البرلمان السابق يوم الأحد 07 جانفي 2007 بجنان الميثاق الوفد البرلماني البرتغالي بقيادة السيد جيمي جوزي ماتوس رئيس برلمان جمهورية البرتغال، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى الجزائر في إطار علاقات التعاون و التبادل بين برلمانات البلدين. و قد سمح هذا اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول مختلف أوجه التعاون الثنائي في مجال العلاقات مع البرلمان وكذا القضايا الدولية الراهنة.في مجال التعاون الثنائي و أعرب السيدان زياري و جوزي ماتوس عن ارتياحهما لعلاقات الصداقة القديمة التي تربط البلدين وكذا التقدم الملموس المسجل في مجال التعاون الاقتصادي.كما أعربا عن قناعتهما بأن تبادل زيارات المسؤولين على مستوى القمة كفيل بدفع العلاقات الثنائية نحو الأمام.

ولدى التطرق للتطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة الدولية شدد السيد الوزير وضيفه على أهمية التشاور كأداة تشجيعية للتفاهم و تقريب وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.هذا و قد تواصلت المباحثات بين الطرفين أثناء مأدبة الغداء التي أقامها وزير العلاقات مع البرلمان على شرف رئيس البرلمان البرتغالي و الوفد المرافق له.

نشاطات الوزير

الأربعاء 11 أفريل 2007

استقبل السيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان السابق ، ظهر يوم الأربعاء11 أفريل 2007 بإقامة الميثاق، السيد عبد الله القلال، رئيس مجلس المستشارين التونسي، والذي يقوم بزيارة للجزائر تلبية لدعوة من رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح.

و قد سمح اللقاء، بتبادل المعلومات حول تنظيم العمل البرلماني بالبلدين و كذا التجارب في مجال العلاقات بين الحكومة و البرلمان.

من جهة أخرى، تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الأخوية بين الجزائر و تونس و ترقية التعاون بينهما في جميع المجالات.

الأربعاء 28 مارس 2007

إستقبل السيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان السابق ، يوم الأربعاء 28 مارس 2007 صباحا بإقامة الميثاق، السيد عدنان صياد عبد الصمد، رئيس لجنة الميزانيات و الحساب بمجلس الأمة الكويتي، الذي يترأس وفدا برلمانيا كويتيا يقوم بزيارة إلى الجزائر بدعوة من المجلس الشعبي الوطني.

هذا وقد تناول اللقاء علاقات التعاون بين البلدين وآفاق تعزيزها.كما سمح هذا اللقاء بتبادل وجهات النظر حول تجارب البلدين في مجال العلاقات بين الحكومة و البرلمان.

الخميس 25 جانفي 2007

استقبل السيد عبد العزيز زيـا ري وزيـر العلاقـات مع البـرلمان السـابق بجنان الميثاق، يومالخميس 25 جانفي 2007 السيد بيار فارديناندو كاسيني رئيس الإتحاد الدولي للبرلمانات و الذي يقوم بزيارة إلى الجزائر بدعوة من رئيس المجلس الشعبي الوطني.سمح هذا اللقاء بتبادل وجهات النظر حول نشاطات الإتحاد الدولي للبرلمانات و الذي يعمل على وجه الخصوص من أجل السلم و التعاون بين الشعوب و دعم الديمقراطية التمثيلية.

الوسط @@ على الانترنيت
EL W@SSIT Sur internet
زورو موقعنا الالكتروني
Visiter notre site web
www.mcrp.gov.dz

التعاون الدولي

التعاون الجزائري - الاسباني في ميدان العلاقات مع البرلمان

في إطار تعميق علاقات الأخوة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة اسبانيا وطبقا لرغبة البلدين في تطوير علاقات تعاون في ميدان العلاقات مع البرلمان،وقع بالجزائر يوم 13 مارس 2007 اتفاق تعاون في ميدان العلاقات مع البرلمان من قبل السيد محمد بجاوي وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية بالنسبة للطرف الجزائري والسيد مقال أنخيل موراتينوس كييوبي وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالنسبة للطرف الإسباني .

يهدف هدا الاتفاق إلى وضع إطار لتطوير برامج تعاون في ميدان العلاقات مع البرلمان على أساس التبادل والفائدة المشتركة.

التعاون الجزائري- التونسي في ميدان العلاقات مع البرلمان

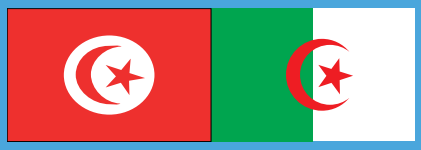

بدعوة من الوزارة المكلفة بالاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين التونسية، قام وفد جزائري من وزارة العلاقات مع البرلمان بزيارة عمل، للفترة الممتدة من 03 أفريل إلى06 أفريل 2007. تندرج هذه الزيارة في إطار تحضير مشروع تعاون بين وزارة العلاقات مع البرلمان ووزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين التونسية، وذلك تجسيدا لبرنامج سطرته الوزارة في مجال التعاون الدولي.